اقتصاد

الاقتصاد أولوية سعيّد في قطر

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تعوّل تونس على الزيارة الرسمية لرئيس البلاد قيس سعيد، إلى دولة قطر لفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين البلدين بعد قطع أشواط مهمة خلال السنوات الماضية في تأسيس تعاون اقتصادي دائم بين البلدين، تحوّلت بمقتضاه قطر إلى واحد من أهم المستثمرين في تونس.

ويبدأ الرئيس التونسي، زيارة رسمية مدتها ثلاثة أيام إلى الدوحة، ابتداء من اليوم السبت، وفق ما جاء في بيان للرئاسة التونسية، الأربعاء الماضي.

ويترقّب المهتمون بالشأن الاقتصادي نتائج مهمة من زيارة الرئيس التونسي إلى قطر، في وقت تحتاج فيه تونس إلى دعم مالي من شركائها الخارجيين من أجل تمويل الموازنة وتنشيط الاستثمارات الخارجية لتقليص تداعيات جائحة فيروس كورونا التي هبطت بالنمو الاقتصادي إلى مستويات تاريخية.

وقال عضو البرلمان التونسي ماهر مذيوب لـ«العربي الجديد» إن هذه الزيارة ستؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات التونسية القطرية، مشيرا إلى أن الملف الاقتصادي يحتل صدارة جدول الأعمال .

وأكد مذيوب اشتغال اللجان المشتركة بين البلدين على العديد من الملفات خلال الأشهر الماضية، مرجحا أن تأتي الزيارة الرسمية للرئيس التونسي إلى الدوحة بوعود استثمارية مهمة واتفاقات في قطاعات حيوية على غرار النقل والسياحة والاتصالات . وأضاف عضو البرلمان أن اللجان المشتركة اشتغلت أيضا على تبادل الكفاءات بين البلدين وزيادة الوظائف وعقود الشغل لفائدة التونسيين في دولة قطر، لافتا إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت طفرة كبيرة في السنوات الثلاث الماضية حيث تضاعفت الصادرات الزراعية التونسية إلى السوق القطرية ثلاث مرات من 100 مليون دينار عام 2017 إلى 350 مليون دينار حالياً (128,2 مليون دولار). وسجّلت المبادلات التجارية بين البلدين زيادة بنسبة 321% خلال السنوات الثلاثة الماضية بمعدل نمو سنوي بنحو 101%. واعتبر مذيوب أن نمو التبادل التجاري بين البلدين يحتاج إلى شراكات في قطاع النقل الجوي وإحداث خط بحري بين الموانئ التونسية وميناء حمد في الدوحة، مشددا على ضرورة الاستفادة من كل إمكانيات التعاون الاقتصادي بين البلدين وتطويرها.

ومنذ صعوده إلى الحكم في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 يسعى الرئيس التونسي إلى تنفيذ مشاريع استثمارية في محافظات الداخل بشراكات أجنبية، منها مدينة صحية في محافظة القيروان (وسط تونس) ومنصة تحويل منتجات زراعية في محافظة سيدي بوزيد (وسط غرب).

وإبان زيارته تونس في فبراير/ شباط الماضي، أعرب أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن استعداد بلاده للمساهمة في إنجاز المشروعين. وفي أغسطس/آب الماضي جددت السلطات القطرية عقب مكالمة هاتفية بين الرئيس التونسي وأمير دولة قطر، استعداد الدوحة الكامل لتمويل منصة الإنتاج بسيدي بوزيد، وفق بيان رسمي أصدرته الرئاسة التونسية حينها .

وتتصدر قطر صدارة الدول العربية المستثمرة في تونس، حيث تمثل استثماراتها نحو 43% من مجموع الاستثمارات الخارجية في البلاد، بحسب أرقام رسمية صادرة عن وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، بما يفوق 580 مليون دينار (حوالي 215 مليون دولار).

نيسان تطالب غصن بـ95 مليون دولار تعويضات

زادت المشكلات القانونية التي يواجهها كارلوس غصن الرئيس السابق لشركة نيسان للسيارات، مع بدء محاكمة مدنية في يوكوهاما باليابان، نظر دعوى قدمتها الشركة لمطالبته بدفع عشرة مليارات ين (95 مليون دولار) كتعويض عن الضرر. وقالت الشركة في بيان أمس الجمعة «الخطوات القانونية التي بدأت اليوم تشكل جزءا من سياسة نيسان بتحميل غصن مسؤولية الضرر والخسائر المالية التي تكبدتها الشركة بسبب المخالفات التي ارتكبها». وظل غصن، الذي كان يدير أيضا شركة رينو الفرنسية للسيارات، في فرنسا منذ فراره من اليابان في يناير/ كانون الثاني قبل مثوله للمحاكمة، نافيا ارتكاب أي مخالفات.

المغرب يستنجد بمدخرات المواطنين لمواجهة تداعيات كورونا

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تتجه الحكومة المغربية نحو فتح الباب أمام إطلاق اقتراض وطني تحث فيه المواطنين على الاكتتاب في سندات، من أجل مواجهة تداعيات الأزمة الصحية التي أثرت على المالية العامة، وهو اقتراض لم تلجأ إليه الدولة منذ سنوات. وأظهر تعديل جبائي أدرجته الحكومة في مشروع قانون المالية (الموازنة)، الذي ينظر فيه البرلمان، أن الحكومة ستعمد إلى دعوة المغاربة للمشاركة في هذا النوع من الاقتراض في العام المقبل، وهو تدبير لم يكن وارداً في مشروع الموازنة الجديدة. وفاجأت الحكومة النواب والمراقبين، يوم الخميس، بإدخال تعديل يقضي بإعفاء المنتجات المالية التي يحصل عليها الأفراد نتيجة استثمارهم في السندات الحكومية، من الضريبة التي تصل حاليا إلى 30% للمقيمين و15% لغير المقيمين.

ويقول الخبير الاقتصادي المغربي، المتخصص في المالية العمومية، محمد الرهج، إن اللجوء إلى الاقتراض الوطني، الذي لم تكشف الحكومة حتى الآن عن الشكل الذي سيتخذه، تمليه الصعوبات المالية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، خاصة في ظل تراجع الإيرادات الجبائية. وأضاف الرهج، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن القروض المنتظر الحصول عليها في مشروع قانون المالية، الداخلية والخارجية، تقدر بحوالي 11 مليار دولار.

ويرى أن تعبئة الاقتراض بالاعتماد على اكتتابات المواطنين، سبق أن لجأ إليها المغرب في الثمانينيات من القرن الماضي، خاصة في ظل استرجاع الصحراء المغربية، حيث بدأت بمساهمات رمزية في بعض الأحيان، مشيرا إلى أن الهدف من وراء الاكتتاب قد يكون خفض عجز الموازنة وتمويل الاستثمار العمومي. وكان المغرب قد أطلق، قبل أربعة وأربعين عاماً، اقتراضا وطنيا من أجل تنمية الأقاليم الصحراوية المسترجعة، حيث تمكن من تعبئة 110 ملايين دولار بهدف تمويل نفقات إضافية في تلك الأقاليم. ويرتبط اللجوء للاقتراض الوطني بالدفاع عن قضية ما، وهي اليوم مكافحة التداعيات المالية للجائحة والإنقاذ الاقتصادي، وهو اقتراض تسعى عبره الدولة عادة إلى تعبئة ادخار الأفراد، ويمكنها الاستفادة من طول مدة الوفاء به.

ويقول الخبير في المالية العمومية، محمد بوستي، إن عجز الموازنة المتوقع أن يرتفع من 6,5% خلال العام الجاري إلى 7,5% في العام المقبل، سيفرض على الحكومة اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي.

أخبار

الاتحاد الأوروبي يستعد لصدمات السوق

قالت هيئة رقابية على الأوراق المالية في الاتحاد الأوروبي، أمس الجمعة، إنه يجب على مديري الصناديق تحسين استعدادهم للصدمات، بعد أن كشفت التداعيات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا على الأسواق

في مارس/ آذار الماضي عن أوجه قصور. وقال ستيفن مايجور رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية الأوروبية، وفق وكالة رويترز، إن الصناديق المنكشفة على القطاع العقاري وديون الشركات أظهرت أنها قادرة على الاستجابة بشكل مناسب لضغوط الاستردادات مع عدد محدود فقط من عمليات الإيقاف المؤقتة. لكنه أضاف أن «العمل كشف عن أوجه قصور يجب معالجتها بهدف تحسين استعداد الصناديق للصدمات المستقبلية، حددنا عددا من المجالات ذات الأولوية التي يجب أن تركز الصناديق وجهات الإشراف عليها لمعالجة المخاطر المحتملة للسيولة في قطاع الصناديق».

تباطؤ التعافي الاقتصادي في ألمانيا

قالت وزارة الاقتصاد الألمانية، أمس الجمعة، إن التعافي الاقتصادي بالبلاد استمر حتى أكتوبر/ تشرين الأول، لكنه تباطأ منذ أغسطس/ آب، مضيفة أن إجراءات العزل العام التي طُبقت لإبطاء انتشار فيروس كورونا أضرت بالاقتصاد في نوفمبر/ تشرين الثاني. كان مجلس المستشارين الاقتصاديين للحكومة الألمانية، قال يوم الأربعاء الماضي، إنه يتوقع انكماش أكبر اقتصاد في أوروبا بأقل مما كان يخشاه في البداية هذا العام بفضل أداء قوي في الصيف، لكن موجة ثانية من الجائحة تضفي ضبابية على توقعات النمو لعام 2021. وقال مكتب الإحصاءات الاتحادي، أمس، وفق وكالة أسوشييتدبرس، إن طلبات إشهار الإفلاس من الشركات في ألمانيا انخفضت 35,4% في أغسطس/ آب على أساس سنوي، مضيفة أن الانخفاض يرجع بشكل أساسي إلى تعليق مؤقت للإلزام بتقديم طلبات لإشهار الإفلاس منذ مارس/ آذار، مما لا يعكس المصاعب التي تواجهها العديد من الشركات بسبب الجائحة.

صندوق النقد يدعو لاستمرار التحفيز المالي

قالت كريستالينا جورجيفا، مديرة صندوق النقد الدولي، أمس، إن طريق الاقتصاد العالمي إلى التعافي يجب أن يكون مدعوما بسياسات قوية ومستمرة وإن الدعم المالي والنقدي يجب ألا يُسحب قبل الأوان. جاءت تصريحات جورجيفا خلال رسالة بالفيديو إلى قمة كايشين في بكين.

مال وسياسة

ترامب يواصل إحكام قبضته على أقوى مؤسسة مالية بالعالم

عجز أميركي

في ظل أجواء سياسية غير مسبوقة لنقل السلطة وانتشار جائحة فيروس كورونا في الولايات المتحدة، تتزايد الصعوبات المالية لأكبر اقتصاد في العالم

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يبدو أن الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب، متمسك بإحكام قبضته على أقوى مؤسسة مالية في الولايات المتحدة، مواصلاً تحركاته لعدم الاعتراف بفوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية التي جرت في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، والتي ظلت خلال الأيام الماضية مقتصرة على تحركات قضائية وسياسية من شأنها الطعن في نزاهة الانتخابات وثني زعماء العالم عن تهنئة بايدن بالرئاسة. وفي ظل أجواء سياسية غير مسبوقة لنقل السلطة وانتشار جائحة فيروس كورونا، تتزايد الصعوبات المالية لأكبر اقتصاد في العالم، ما ينذر بأزمات مدوية حال استمرار هذه الاضطرابات. فقد أعلنت وزارة الخزانة أن الحكومة بدأت السنة المالية 2021 بعجز في ميزانية أكتوبر/ تشرين الأول قدره 284 مليار دولار، وهو رقم قياسي للشهر، إذ زاد بقوة الإنفاق المرتبط بفيروس كورونا مقارنة به قبل عام وانخفضت الإيرادات.

ويرتفع العجز المسجل بنسبة 111% مقارنة بعجز أكتوبر/ تشرين الأول 2019 البالغ 134 مليار دولار، وزيادة 61% مقارنة بالرقم القياسي السابق لنفس الشهر من العام 2009 خلال الأزمة المالية العالمية، والذي بلغ 176 مليار دولار. ويأتي عجز الشهر الأول من السنة المالية الجديدة، عقب عجز قياسي لعام كامل بلغ 3,132 تريليونات دولار للسنة المالية 2020، التي انتهت في 30 سبتمبر/ أيلول، ما يزيد بأكثر من ثلاثة أمثال العجز في السنة السابقة بسبب إنفاق الدعم المرتبط بمواجهة تداعيات كورونا. ويقول مسؤولون في وزارة الخزانة إن العجز في 2020 كبحه جزئيا انخفاض الإنفاق وإيرادات قوية في الأشهر الأولى من السنة المالية، قبل أن تؤدي الجائحة لإغلاق أجزاء كبيرة من الاقتصاد في مارس/ آذار. وقال مارك جولدوين، وهو نائب أول لرئيس اللجنة من أجل ميزانية اتحادية مسؤولة، وفق وكالة رويترز، إن العجز المالي في العام الجاري قد يصل إلى ما بين 1,5 تريليون وتريليوني دولار إذا لم يمرر الكونغرس المزيد من مشروعات قوانين الإنفاق المرتبطة بفيروس كورونا.

وقبل الجائحة، كانت الولايات المتحدة تمضي على مسار تسجيل عجز تريليون دولار في السنة المالية 2021، بسبب تخفيضات ضريبية دعمها الجمهوريون في 2017 أدت إلى تراجع الإيرادات. ويتعرض الاقتصاد الأميركي لانكماش هو الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة، فقد أظهر تقرير صادر عن وزارة التجارة الأميركية نهاية أغسطس/آب الماضي انكماش الاقتصاد، خلال الربع الثاني من العام الحالي، بنسبة 7,31%. وبعد أن حاول ترامب إقناع الناخبين بأن فوزه فقط هو الذي سيحافظ على ارتفاع أسعار الأسهم، التي يهتم بها أغلب الأميركيين بسبب استثمار نسبة غير قليلة من أموال التأمينات والمعاشات الخاصة فيها، ارتفعت مؤشرات الأسهم الأميركية بصورة كبيرة خلال تعاملات الأسبوع المنتهي، رغم ظهور بوادر اقتراب بايدن من البيت الأبيض. وخلال تعاملات أسبوع الانتخابات، الذي بدا فيه بايدن متقدماً منذ اللحظة الأولى على منافسه، شهدت مؤشرات الأسهم الأميركية أفضل أسبوع لها منذ شهر إبريل/نيسان الماضي، حيث ارتفع خلاله مؤشر «أس آند بي 500» بنسبة 7,3%، وربح مؤشر ناسداك 9%، واقتربت مكاسب مؤشر داو جونز الصناعي من 7%. وشهد الأسبوع الذي تضاءلت فيه بصورة رسمية للمرة الأولى فرص بقاء ترامب في البيت الأبيض لأربع سنوات قادمة، أفضل نسبة ارتفاع لمؤشر «أس آند بي 500» منذ انتخابات عام 1932.

لكن تحركات ترامب للطعن في الانتخابات وعرقلة نقل السلطة إلى بايدن، فضلا عن تصريحات وزير الخارجية مايك بومبيو التي رفض فيها الاعتراف بخسارة ترامب أثارت مخاوف المستثمرين بشأن استقرار البلاد خلال الأسابيع المقبلة. وأغلقت مؤشرات الأسهم الرئيسية في بورصة وول ستريت، على تراجع مع نهاية تعاملات، الخميس الماضي، حيث هبط مؤشر داو جونز الصناعي القياسي بنحو 317,4 نقطة أو 1,1%، ليصل إلى 29080,1 نقطة.

كما خسر مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» الأوسع نطاقاً 35,6 نقطة أو 1%، ليصل إلى 3537 نقطة، وهبط مؤشر ناسداك المجمع لأسهم التكنولوجيا بمقدار 76,8 نقطة، أو 0,7%، ليبلغ عند مستوى 11709,5 نقاط.

وبجانب التحركات القضائية والسياسية التي تدم عن رفض الرئيس الجمهوري ترامب تسليم السلطة بشكل سلس إلى منافسه الديمقراطي بايدن، يستعد مجلس الشيوخ للتصويت على جودي شيلتون مرشحة ترامب المثيرة للجدل لعضوية مجلس محافظي بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) الأكثر تأثيراً في العالم.

وذكرت صحيفتا واشنطن بوست، مساء الخميس، أنه يُتوقع أن يوافق مجلس الشيوخ على شيلتون، ما يمنح ترامب فرصة أخرى لوضع بصمة طويلة الأجل على أحد أقوى الكيانات الحكومية. وشيلتون، المستشارة الاقتصادية في حملة ترامب الانتخابية في 2016، لم تكتف بمهاجمة البنك الفيدرالي وسياساته، وإنما كانت مؤيدة على طول الخط لكل ضغوط ترامب على البنك بما فيها ما استهدف تنازل البنك عن استقلاليته وإجباره على العمل تحت مظلة البيت الأبيض، الأمر الذي جعل البعض ينظر إلى ترشيحها على أنه مسيس. ويحظى ترشيح شيلتون باهمية كبيرة في توقيت يواجه البنك أحد أكبر التحديات في تاريخه، وربما أكبرها على الإطلاق. وفي ظل هذه الأجواء، فإن تولي بايدن مقاليد البلاد لن يكون سهلاً في ظل إرث ثقيل خلفته سياسة ترامب وقراراته الاقتصادية الداخلية والخارجية. ومع تحمّس بايدن والديمقراطيين لإقرار حزمة إنقاذ ضخمة، يتوقع المراقبون ارتفاع عجز الموازنة بشكل أكبر من المعدلات الحالية، وبالتالي الدين الأميركي.

الاقتصاد يتعرض للانكماش هو الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة (Getty)

عجز الموازنة يقفز بنسبة 111% في أول شهر من السنة المالية الجديدة

تصعيد الحرب التجارية مع الصين قبل الرحيل

نيويورك ـ **العربي الجديد**

صعّد الرئيس الأميركية المنتهية ولايته دونالد ترامب الحرب التجارية مع الصين، من خلال إصدار أمر يمنع الأميركيين من الاستثمار في الشركات التي يقول مسؤولون أميركيون إنها مملوكة أو خاضعة لسيطرة الجيش الصيني. وقد يضيف القرار المزيد من الضغط على الشركات، بما في ذلك مجموعة هواوي العملاقة لمعدات الاتصالات، ومزود خدمات المراقبة بالفيديو «هيكفيجين» التي تواجه بالفعل حظر تصدير أميركي وعقوبات أخرى. ويعد هذا أول إجراء كبير يقوم به ترامب تجاه الصين منذ أن خسر الانتخابات الرئاسية أمام منافسه الديمقراطي جو بايدن في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

وقال اقتصاديون ومحللون سياسيون إنه حتى لو هُزم ترامب، فمن المرجح أن يتخذ المزيد من الإجراءات ضد بكين قبل مغادرته منصبه في 20 يناير/ كانون الثاني 2021. ويتوقع محللون سياسيون تغيراً طفيفاً في السياسة في عهد بايدن بسبب الإحباط وأسع النطاق من سجلات التجارة وحقوق الإنسان في الصين واتهامات التجسس وسرقة التكنولوجيا.

ويشكو المسؤولون الأميركيون من أن الحزب الشيوعي الحاكم في الصين يستغل إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار الأميركي لتوسيع جيشه، وهو بالفعل أحد أكبر جيوش العالم وأكثرها تسليحاً. ويعتبر الأمر الذي أصدره ترامب، يوم الخميس الماضي، أن الشركات المستهدفة «تدعم بشكل مباشر» الجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية الصينية.

وقال ترامب إن بكين «تستغل المستثمرين الأميركيين» لتمويل التطوير العسكري عن طريق بيع الأوراق المالية في الأسواق المالية الأميركية والأجنبية. ويمنع الأمر المستثمرين الأميركيين من إجراء أي معاملات في الأوراق المالية المتداولة علناً والتي تصدرها أي شركة صينية يحددها وزير الدفاع على أنها مرتبطة بالجناح العسكري للحزب الشيوعي، جيش التحرير الشعبي. وحدد البنتاغون في وقت سابق 31 شركة على أنها مملوكة أو خاضعة لسيطرة الجيش الصيني. كثير منها يملكها متعاقدون عسكريون أو شركات مملوكة للدولة مثل شركة الهاتف تشايناً تيلكوم المحدودة، لكن القائمة تشمل أيضاً شركة هواوي تكنولوجيز المحدودة وشركة هيكفيجن للتكنولوجيا الرقمية، التي تقول إنهما شركتان خاصتان وتنفي سيطرة الجيش عليهما.

معظم هذه الشركات ليست لديها أسهم يتم تداولها في الولايات المتحدة، لكن العديد منها يبيع الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى في الأسواق خارج الصين القارية التي يمكن للمستثمرين الأميركيين الوصول إليها. وسيتم السماح بالمبيعات التي يتم إجراؤها للخروج من الأوراق المالية لهذه الشركات حتى عام واحد من الآن في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

ورغم محاولات التوصل إلى هدنة تجارية بين الولايات المتحدة والصين مطلع العام الجاري، إلا أن جائحة فيروس كورونا فاقمت حدة الصراع التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم.

وكان البلدان قد اتفقا، في يناير/ كانون الثاني الماضي، على تفاهمات تجارية بعد أكثر من عشرين شهراً من المفاوضات المارثونية بينهما لوقف حرب الرسوم الجمركية الانتقامية المتبادلة واستهداف الشركات الكبرى. واعتبر ترامب، عقب إبرام المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري قبل 10 أشهر، أن الاتفاق يمثل انتصاراً كبيراً

هواوي من بين الشركات الصينية التي أمر ترامب بمنع الاستثمار فيها

لسياساته، ويعوّض الآف المزارعين من ناخبيه المتضررين عن الرسوم الجمركية الصينية، إلا أن الصين خرجت ممسكة بأوراق ضغط كبيرة، لا تقل أهمية عن المكاسب التي قالت الولايات المتحدة إنها حققتها من وراء الضغط الذي مارسته على بكين.

وبدت الصين في موقف أكثر قوة من الولايات المتحدة، إذ سرعان ما طوقت تداعيات جائحة كورونا وأعادت الاقتصاد إلى عجلة الإنتاج. وكانت الصين، حيث بدأ الوباء في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أول اقتصاد يتعرض للإغلاق، لكنها أعلنت الانتصار عليه في مارس/ آذار، حيث أعيد فتح المصانع وأبراج الشركات ومراكز التسوق، وأصبحت أول اقتصاد يعود إلى النمو بنحو 3,2% في الربع الثاني من العام، مقابل انكماش بنسبة 6,8% في الربع الأول. وبعد ساعات قليلة من قرار ترامب الأخير بمنع الأميركيين الاستثمار في الشركات الصينية، هنأ بكين جو بايدن على فوزه بالانتخابات الأميركية، لتصبح واحدة من آخر الدول الكبرى التي تهنئه على انتخابه، إذ تجنبت الصين، إلى جانب روسيا، الانضمام إلى حشد الحكومات التي هنأت بايدن نهاية الأسبوع الماضي.

ويمثل فوز بايدن فرصة لمحو بصمات ترامب، التي تسببت في أكبر تحوّل في سياسة الولايات المتحدة التجارية منذ الحرب العالمية الثانية، بعد أن فرض التعريفات على المنتجات الواردة من الصين، ومن أكبر حلفائه أيضاً، كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. ومع تعهّده برأب الصدع في العلاقات مع الحلفاء، ينوي بايدن دراسة إلغاء التعريفات التي فرضها ترامب عليهم، من أجل تكوين جبهة موحدة للوقوف أمام المد الاقتصادي الصيني. وقال جيك سوليفان، كبير مستشاري بايدن السياسيين، في تصريحات إعلامية مؤخراً، إن «المنطق يملي علينا استخدامات أكثر جدية وثباتاً مما لدينا من أدوات، بدلاً من التهديدات والبلطجة».

تحقيق

حرب وقود اليمن

تواصل الصراع الدائر في اليمن حول ملف استيراد الوقود في ظل اتهامات متبادلة بين كل من الحكومة الشرعية والحوثيين بالتسبب في هذه الأزمة التي فاقمت معاناة المواطنين، ويأتي ذلك رغم التوصل إلى هدنة مؤقتة أدت إلى دخول 4 سفن نفط لميناء الحديدة

عدن ـ **محمد راجح**

على الرغم من استقبال ميناء الحديدة لأول مرة خلال الشهر الجاري 4 سفن محملة بالمشتقات النفطية في ظل تفاقم كبير لأزمة الوقود تجتاح جميع المناطق اليمنية، خصوصاً الخاضعة لسيطرة الحوثيين، تواصل الصراع الدائر في اليمن الذي يتركز أخيراً في ملف استيراد الوقود في ظل اتهامات متبادلة بين أطراف الصراع بالتسبب بهذه الأزمة التي فاقمت معاناة اليمنيين بشكل كبير وساهمت في تفجير أكبر أزمة إنسانية في العالم، بحسب تصنيف الأمم المتحدة.

وأعلن الحوثيون، مساء الأربعاء الماضي، وصول سفينة نفط إلى ميناء الحديدة الواقع تحت سيطرتها، غربي البلاد، بعد احتجازها من التحالف العربي لأكثر من 6 أشهر، لتصبح رابع سفينة نفط تدخل الميناء خلال الفترة الأخيرة.

وتحمل السفن الأربع، التي تؤكد شركة النفط الخاضعة لسيطرة الحوثيين أنها محتجزة منذ أشهر، أكثر من 70 ألف طن من البنزين بالإضافة إلى كميات كبيرة من الديزل، في خطوة اعتبرها مراقبون أنها تأتي في إطار ما تبذله الأمم المتحدة عبر مكتب مبعوثها الخاص مارتن غريفث من جهود لتضييق الفجوة المتسعة بين طرفي الحرب في اليمن للقبول بالمبادرة الأممية المعروضة على هذه الأطراف التي تصر على إدخال المزيد من التعديلات عليها للقبول بها. وجددت الحكومة اليمنية عبر المجلس الاقتصادي الأعلى التابع لها، الاتهام للحوثيين بالتسبب بأزمة الوقود وعدم صحة ادعاءاتهم بمنع الحكومة تدفق المشتقات النفطية لمناطق سيطرتهم، وهي محاولة اعتبرتها الحكومة المعترف بها دولياً مكشوفة للتنصل من مسؤوليتها في إفشال تنفيذ آلية تدفق الوقود إلى ميناء الحديدة ودفع رواتب كافة موظفي الدولة بإشراف المبعوث الأممي.

وتشهد أسواق الوقود في اليمن اضطرابات حادة وتجاذبات واسعة بعد قرار الحكومة اليمنية، في نهاية العام الماضي، تحرير هذه الأسواق لكسر الاحتكار السائد في استيرادها، في ظل ما تعاني منه البلاد من تدهور شامل يطاول معظم القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في المجال النفطي، الذي يعاني من تعطل وتوقف أهم مصافي تكرير النفط، مثل مصافي عدن. وتوجه اتهامات عديدة لتحالف الحرب في اليمن بالتسبب في تعطيل وإيقاف العمل في مصافي عدن وعدم تشغيلها لتخفيف الأعباء والخسائر التي تتكبدها البلاد في استيراد معظم احتياجاتها من الوقود، إلى جانب التسبب في تفاقم وتدهور الأوضاع المعيشية لليمنيين نتيجة توقف مصافي عدن عن إمداد محطات توليد الطاقة الكهربائية في عدن وبعض المحافظات الأخرى في جنوب اليمن بالمشتقات النفطية التي كانت تزودها بها.

في السياق، يؤكد الخبير في الشركة اليمنية لتكرير النفط، وسام الطيب، أن المحافظات التي يستخرج منها النفط، مثل مأرب وحضرموت، تعمل فيها مصاف لتكرير النفط، لكن عملها محدود مقارنة بمصافي عدن الاستراتيجية التي كانت تقوم بدور واسع في هذه الجانب وتخفيف احتياجات الأسواق اليمنية من الوقود. وحسب الطيب، فاقم توقف مصافي بشكل كبير من الأزمة التي يشهدها اليمن في الوقود مع انخفاض المعروض منها وتوقف إنتاج الحقول اليمنية ونفاد الاحتياطي النقدي من البنك المركزي اليمني، وأدى ذلك إلى خلق أزمة حادة في استيراد الوقود بما يلبي احتياجات السوق المحلي والقطاعات الاقتصادية والصناعية منها.

الأطراف المتحاربة تركز صراعها على الورقة الاقتصادية

نقص الوقود فاقم معاناة اليمنيين وسط غياب المساندة الحكومية

ويضيف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة اليمنية تتكبد خسائر كبيرة نتيجة استيراد الوقود منذ قرار تحرير استيراده في العام الماضي، إذ أصبحت تشتريه بفارق يزيد على 75 دولارا للطن الواحد مقارنة مع الوضع الذي كان سائداً قبل هذا القرار. لذا، يرى الخبير في المجال النفطي أهمية تركيز الحكومة بدلاً من ذلك على إعادة تشغيل وتطوير الأداء التشغيلي لمصافي عدن، واتخاذ الإجراءات اللازمة باستكمال تمويل المراحل الأخيرة من محطة الطاقة الخاصة بالمصافي ووضع جدول زمني لتشغيل المصافي بما يضمن استعادة المصافي لدورها الاقتصادي الفاعل وتخفيف الأعباء عن الأسواق والقطاعات الخدمية. توقف أهم المصافي العاملة في اليمن قد يتسبب في مضاعفة ما تشهده من ترد وتدهور في قدراتها التكريرية والإنتاجية في ظل حاجتها إلى صيانة وتطوير شامل لأجهزتها وأصولها ومعداتها.

وتسببت الحرب الدائرة في اليمن في انهيار المؤسسات العامة النفطية، مثل مصافي عدن، الأمر الذي ساهم في خلق فوضى في هذا السوق الذي تم تعويمه من قبل الحوثيين في العام 2015، إذ أصبح التجار يعملون على استيراد الوقود وبيعه كل منهم في منطقته، إلى أن أصدر الرئيس اليمني قراراً بتحرير سوق النفط في العام 2018، تبعه قرار حكومي بتحرير نهائي وفتح المجال بشكل واسع لاستيراده.

وفي المقابل، تشكو شركة النفط في صنعاء، الخاضعة لسيطرة الحوثيين، من قيود يضعها التحالف والحكومة اليمنية على مرور السفن المحملة بالوقود إلى ميناء الحديدة، غربي اليمن، وتأخير وصولها إليه في عرض البحر لشهور رغم أنها تابعة لتجار في القطاع الخاص ومستوفية لجميع الشروط الموضوعة والوثائق المطلوبة وفق المرجعيات الخاصة باتفاق استوكهولم، في حين تتهم الحكومة المعترف بها دولياً الحوثيين بافتعال أزمة الوقود رغم سماحها بدخول كميات من المشتقات النفطية تكفي لمدة ثلاثة أشهر.

كما تتهم الحكومة اليمنية الحوثيين بإعاقة وصول شحنات الوقود المنقولة برا وفرض رسوم وجبايات غير قانونية، وإجبار التجار على بيعها في السوق السوداء.

ولم تتوقف الأزمة الراهنة بين طرفي الحرب في اليمن، الحكومة اليمنية والحوثيون، بل تدور صراعات بينية في معظم المناطق اليمنية، إلى جانب ما تشهده مناطق التماس الفاصلة بين الطرفين من ازدهار ملحوظ لتجارة تهريب الوقود من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى المناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

ويجسد السجال الدائر بين محافظتي شبوة وحضرموت، جنوب اليمن، ما يدور في البلاد من صراعات بينية مركبة على مستوى كل منطقة، إذ اتهم محافظ شبوة فرع شركة النفط الحكومية في حضرموت بعرقلة توريد المشتقات النفطية إلى محافظة شبوة المجاورة لها، وأدى ذلك إلى قيام فرع شركة النفط في المحافظة إلى تقديم شكوى إلى النائب العام طالبت فيها بفتح تحقيق عاجل بهذا الموضوع بعد رد شركة النفط بحضرموت الذي اتهمت فيه فرع الشركة بشبوة بالمسؤولية عن عرقلة توريد النفط إلى هذه المحافظة الواقعة جنوب شرق اليمن. ويرى باحث في مركز الدراسات والأبحاث النفطية، أمين العلي، أن الأطراف المتحاربة في اليمن ركزت صراعها أخيراً على الورقة الاقتصادية وملف استيراد الوقود نظراً للأموال الضخمة التي تجنيها هذه الأطراف من عائدات تتسرب إلى خارج الخزينة العامة، وبالتالي زيادة معاناة اليمنيين الذين يواجهون أعباء تفوق قدراتهم بسبب أزمة الوقود وصعوبة الحصول عليه وارتفاع أسعاره وتبعات ذلك على عديد من الأعمال والمهن وعلى أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية ومختلف الخدمات العامة مثل الكهرباء والمياه.

2015

تسببت الحرب في اليمن في انهيار المؤسسات العامة النفطية، الأمر الذي ساهم في خلق فوضى في السوق الذي تم تعويمه من قبل الحوثيين في العام 2015، بينما أصدر الرئيس اليمني قراراً بتحرير سوق النفط في العام 2018.

توزيع 1,1 مليون لتر بنزين في حضرموت

أعلنت شركة النفط اليمنية التابعة للحكومة عن توزيع نحو 1,1 مليون لتر من مادة البنزول على 75 محطة في عموم مديريات محافظة حضرموت شرق البلاد. وقال عبد الرحمن عيظة بلفاس المدير العام لشركة النفط اليمنية فرع وادي حضرموت والصحراء، في بيان، إن «توزيع هذه الكمية يأتي في إطار حرص الشركة على توفير مادة البنزول للمواطنين بشكل كاف وإنهاء أي مظاهر لاختناقات المشتقات النفطية». ومنذ شهرين، تعيش مناطق حضرموت أزمة في المشتقات النفطية، اضطرت المواطنين للوقوف في طوابير طويلة للحصول عليها. وتسببت الحرب الدائرة في اليمن في انهيار المؤسسات العامة النفطية، كما أدت إلى انكماش تراكمي واسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره تقرير رسمي صادر في وقت سابق من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الحكومي بالتعاون مع اليونيسف والبنك الدولي، بنحو 46,1% للفترة ما بين 2014 و2019.

وتوقع التقرير أن تصل الخسارة التراكمية في الناتج المحلي إلى نحو 181 مليار دولار في حال استمر الصراع عامين إضافيين.

أزمة وقود خانقة يعاني منها اليمنيون (محمد حويس/ فرانس برس)